الدور التربوي في التصدي لمظاهر الفساد الإداري

م.د. حسين رحيم عزيز الهماشي
جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية

يعد الفساد الإداري احد مشكلات المجتمع الرئيسية قديماً وحديثاً حيث وضع دائماً بأطر الإداد ، وكرست له الجهود للحد منه أو انه يمكن أزالته منذ العهود السومرية أما بالنسبة للحقبة الحالية فأن تكرار واستمرار الفساد الإداري كثيرة في بيئات عالم اليوم ، و اصة في بيئات الدول النامية ومن ضمنها البيئات العربية والبيئة العراقية واحدة منها كما هو مؤشر في وسائل الأعلام من قنوات وصحف ومجالات ومن خلال التصريحات وأحاديث ولقاءات المسؤولين والمواطنين عموماً تتضح المعاناة والشكوى في انتشار مظاهر الفساد في عموم المنظه ت والمؤسسات داخل المجتمع العراقي ونظامه السياسي وفي العديد من الأنظمة السياسي ويثير هذا الوضع بعض التساؤلات حول مدى فاعلية الأساليب والإجراءات المتبعة للحد من تفش ظاهرة الفساد الإداري لتحديد طبيعة التوصيات في ضوئها والمعتمدة بهذه الدراس .

الإطار العام ا دراس :

أو ا : مشكلة الدراسة

أن مشكلة الدراسة الحالية تنبع من :

- استمرارية وجود مظاهر الفساد الإداري ولو بنسب متفاوتة في قطاعات العراق المختلفة ونظامه السياسي ، يمكن لان يؤشر على محدودية فاعلية سبل المعالجة والمواجهة لهذه المشكلة وبالتالي وجود حاجة حقيقية لت حصها ودراستها .
- كون الفساد الإداري احد أهم معوقات تنمية الموارد البشرية وخطط التنمية في الكثير من دول العالم ومن ضمنها العراق وهذا يجعل منه مشكلة في المجتمع العراقي يمكن تلمسه من تعالي الصرخات وكثرة شكاوي المواطنين في الشارع وفي وسائل الأعلام وفي كل مكان،

، علي .. فقد توجهت الدراسة الحالية إلى دراسة مظاهر الفساد الإداري ، وفي تقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بأضعافها أو إزالتها .

ثانيا : أهمية الدراسة :

هناك ترابط وثيق وعلاقة مباشرة مابين النظام السياسي والنظام الاقتصادي ، وهذا يعكس على المستويات العلمية والمع تقدات الدينية والتوجهات الوطنية . وان أي نظام يقسم الدولة فئة الحكام وطبقة المحكومين ، لابد أن يؤكد أمور من جملتها الالتزام بمجموعة من الأعراف التزاما شديداً ، وعدم انتقاد التوجهات الأخلاقية للعرف العام ، وإلا فالعقاب لمن يتحدى المسيرة الاجتماعية ، ولا يجوز ا لإبداع والتجديد الذي يتعرض مع تلك المبادئ التي تتجاوز حواجز الطبقية فإنها ستواجه القوة مهما كلف الأمر من القسوة لتدمير لغير ملتزمين بالنظام الذي يتضمن الأنانية ولكنه يبررها بتهديد الخطر الدائم من التغيير المجهول والمطامع الداعية للمؤامرة ، فتنشر الخرافة هلا هيلها لتكوين بديلا عن العوامل السببية . ولكن يظل طغيان المدللين في مقابل الإحباط الناتج عن شعور عدم العدالة في توزيع المكافأة والامتيازات مما يؤدي إلى ظهور المفاسد بأشكالها .

توجد العيوب في النفوس البشرية عندما تنطوي على مواصفات متطرفة وأنانية في كل ما هو لا أخلاقي مثل الحسد والحقد والقسوة والريبة بما يدفع لامتهان حق الأخر واحتقاره والتدافع بعنف ومن ثم تخان حقوق الإنسان .

إن تأثير العدالة في الروح الإنسانية وكيفية تحقيقها لابد إن يعتمد على نظريات علمية حقيقة في النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة .. الخ ، تلك العلوم الإنسانية إذا ما وضعت على أسس عقلية واقعية تفي بالتزاماتها في تهذيب الأرواح البشرية ثم تعد بتحقيق الحرية والكرامة وحقوق الإنسان . إن من العبث إن نبحث عن الفضيلة في جدليات بسيطة ارتجالية كما في جمهورية أفلاطون حيث يعتقد إن ألاحكم يجب إن يحكم ذلك الملك الفيلسوف سواء أكان رجلاً أو بضعة رجال) إذا نزل إلى السواد الأعظم فان الدولة سرعان ما تقع في الفساد وسوف يسود الطغيان ، كأنما يقول إن راعي الدولة يجب إن لا يختلط بأغنامه ، فن معادن الناس تجعل م طبقات .

إن الآراء التي تحمل الغربة النفسية والوحدة والشك والح يرة والتفكير بالعدمية يؤدي إلى شكلين من السلوك : أما متمرد ثائر رافض وإما الخنوع والاستسلام التام لمصير لا مفرعنه كان الخطيئة الحقيقة محكوم بها الإنسان . بذلك إذن تعرف الجريمة بأنها نوع من

الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لإفراد إبراه ص) والشخص ة المعنوية للمجتمع يمثلها عملياً من يملك القوة لتوجيه الفعل الاجتماعي . بهذا المعنى فأن حركة التجديد تمثل خطراً على استقرار المجتمع وتعرقل تمثيل الأدوار بين إفراده ، خصوصا إذا تعرف الجريمة بأنها طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجاً اجتماعيا فأدت إلى سلوك وأوضاع لاتتفق مع أوضاع المجتمع ولا يس ح بها سعف ص

ومنذ عدة قرون والثقافات الغربية تتوالى على مجتمعنا وتغزو امتنا، حتى غدت مفاهيمنا الأخلاقية وتصوراتنا عن الكون والوجود عبارة عن خليط هجين لا يمكن أن يتحمل أعباء التطور الحضاري الحاصل مع تقدم الزمن . ليست هذه ظرة من الشك والتشاؤم تجاه ما ينتضرنا في المستقبل ، بل تحسب لما يمكن ان تؤول إليه الأمور في ظل هذه التداعيات خصوصاً ونحن لازلنا نؤمن بأن العقل بما يملك من معارف ضرورية فوق التجربة ، فالاستدلال العقلي وحده كافي لان يوضح اهدافنا ومعتقداتنا في الحياة ، وبدلا من ان نضع الحلول للمشاكلات التي تعصف بنا ، فإننا قد اضفنا الكثير من الجدليات التي زادت من حدة الصراع النظري على حساب الفلسفة العلميا .

وهكذا تبرز اهمية الدراسة في انها تصبو الى تفعيل دور خدمة المجتمع عن طريق حل مشكلاته بطريقة حساب الفلسفة العلمية ، الى جانب على انه محاولة ضمن الساحة البحثية والدراسية في الاعتماد على منهجية علمية قائمة على تحليل ظواهر الفساد الاداري في المجتمع العراقي بصورة جادة ووضع التوصيات الكفيلة بمعالجته

ثالثا : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على :

١ مظاهر الفساد الإداري ومستوياته ي المجتمع العراقي

٢ الدور التربوي للمؤسس ت القصدية وغير القصدية في مكافحة مظاهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي .

٣ مدى فاعلية النظام المؤسساتي في إضعاف الفساد الإداري بأشكاله المختلف .

٤ التوصيات الكفيلة بالحد من ظواهر الفساد الإداري داخل المجتمع العراقي .

رابعاً: حدود الدراسة

تبرز حدود الدراسة في مدلولات نتائجها وتوصياتها بمحدودية حجم المفاسد المتناولة وكذلك بمحدودية النظم والظواهر المشمولة بالتحليل في المجتمع العراقي .

خامساً: منهجية الدراسة

الغرض تقيم المجتمع العراقي وبيان فاعلية نظامه الإداري في التعامل مع ظواهر الفساد من رشوة ووساطة) سيصار إلى المنهج الوصفي النظري على افتراض إن المجتمع العراقي يعاني العديد من مظاهر الفساد الإداري شأنه شأن اغلب النظم في مختلف دول العالم التي تعاني من الفساد كما تشير مؤشرات المسوحات الدولية

سادساً: تعريف مصطلحات الدراسة

لفسا : يعرف الفساد في مختار الصحاح فسد الشيء يفسد فساداً، والمفسدة ضد المصلحة من الرازي . قال الله تعالى : أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض) الأعراف ١٢٧ . وقال الذين يفسدوا في الأرض ولا يصلحو ن) من الرازي . والفساد الخاص هو الخروج على النظام والقانو ن بمعنى الجنح والجرائم التي يرتكبها احد الأفراد، إما الفساد العام فهو إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة محمد ياسين، ص ١

أما الفساد الإداري :

فيعرفه الشهابي ١٠٠٠ على انه انحرافاً عن قواعد النظام الرسمي للمنظمة أو المؤسسة لشهاب ص ١٠١

وتتباين أشكال الفساد والانحراف :

فأما إن يكون الانحراف جزءاً من المنظمة أو المؤسسة التي تحتويه وبالتالي فأنها تتسم بالحركية الخطيا ، وهذا يعني إن الذي يصلح للمنظمة يكون صالحاً للتعامل مع ظاهرة الفساد الإداري تشخيصاً وعلاجاً بنفس الوقت ، والهف هو إزالة حالات الانحراف التي تجسد ظاهرة الفساد والعودة إلى النظام الرسمي المعتمد ابتداءً في المنظمة أو المؤسسة ، وهنا تميل حركتها إلى الرتابة والبطء ومستويات التنبؤ تكون بدرجة كبيرا .

وأما إن يكون هذا الانحراف نتيجة النظام المفتوح فيؤثر ويتأثر بالبيئة المح يط به،وبالتالي فإنها تتسم بالحركية اللا خطيا ، وهذا يعني إن المتغيرات النظمية كثيرة

ومتنوعة وعلاقاتها وتأثيراتها المتبادلة متشابكة وتميل حركيتها إلى اللا رتابة والسرعة، ومستويات التنبؤ تضعف بدرجة كبيرة . والهدف هنا ليس بالضرورة الرجوع بالمنظمة إلى ما كان عليها نظامها الرسمي بل النظر فيها أذا كانت تلك الانحرافات عن قواعد وأسس النظام الرسمي للمنظمة تمثل عملية تحول إلى نظام جديد أكثر اتساقاً وتجاوباً مع معطيات التغيرات اللا خطية للبيئة . أو أن تفهم وتؤخذ الانحرافات باعتبارها مؤشرات على إن النظام الرسمي القائم للمنظمة يعاني من معوقات تحول دون تجاوبه مع متغيرات البيئة المتسارعة وغير الرتيبة الشهابي ص ٠٧ ١٤٥) ، تتطلب معالجة هذين الشكلين من الانحراف تعزيز المؤسسات داخل القطاعات وفيما بينها ، وبما فيها البرلمان والجهازان التنفيذي والقضائي . ولعل توفر وسائل الأعلام الكفوءة والمستقلة والقطاع الخاص والوكالات التي تقوم بعمل الرقيب عناصر حاسمة لضمان استمرارية الإصلاح .

- ويعرف الباحث الفساد الإداري لأغراض الدراسة على انه حالة الانحراف في السلوك وأداء المنظمات أو المؤسسات بالاعتماد على ظواهر سلوك الأفراد وفقاً لأسس الانحراف لآتي :

أ - التداخل : وجود عدم وضوح عال في الحدود الفاصل بين ادوار واختصاصات الإفراد في مكونات المنظمات والمؤسسات المجتمعية فضلاً عن وجود قوى من خارج تلك المنظمات أو المؤسسات تتدخل في عمل إفرادها بفعل إنشاء ظاهرة الوساطة والرشوة

ب الرسمية : وجود فارق واضح بين ما يتم فعلاً من ممارسات يومية في تلك المنظمات والمؤسسات وبين ما هو مثبت رسمياً في قوانينها ولوائحها .

ت اللا تجانس : وجود خليط عير متجانس من السلوكيات والقيم والمتغيرات في المجتمع تتضمن ما هو قديم وما هو حديث .

ان الهدف من تعريف المصطلحات هو رفع الإبهام .. في مة بل ما ذكرنا من ضرورية للعلم بالتالي

– الدور : يعرف الدور ما يقدم الفرد من مهام ومسؤوليات قد تكون رسمية وغير رسمية في أثناء تفاعله مع أفراد المجتمع والآخرين زهران،ص ٢٢٣ . إما الدور التربوي : هو ما يقوم به المربي من مهام ومسؤوليات قد تكون رسمية او غير رسمية في اثناء تفاعله مع العناصر المختلفة للعملية التعليمية الدويا ص ٨ ١٦ .

ويعرف الباحث الدور التربوي لإغراض الدراسة على انه ما يقع على مؤسسات التربية المقصودة من مدارس وجامعات ومؤسسات التربية غير المقصودة من أسرة وجامع وحسينية من مسؤوليات وأعباء واتجاه مواجه ة مظاهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي من خلال أتباع أساليب عديدة في التوعية والتوجيه والتعزيز السلبي والايجابي .

المبحث الأول . الخلفية النظرية للدراسة :

أولا : النشأة التاريخية لمظاهر الفساد في المجتمعات قديماً وحديثاً :

أن أهم ما يميز الإنسان ويجعله الكائن الوحيد الذي يعتقد بالقيم والأخلاق ويمنحه مقاييس قوية وفاضلة ، هو أن ترعاه السياسة الاجتماعية الرشيدة التي تستمد قوتها من الاقتصاد المسيطر على موارد الأرض ، والعدالة الاقتصادية في توزيع الثروات بما يوحد كل الأهداف والمصالح المشتركة للأفراد عموما . ومن الد ثالية الخيالية أن نتصور مجتمعا يخلو من أفراد مصابين عقليا أو معاقين بدنيا أو مضطربين نفسياً أو محتاجين اقتصادياً أو مضطهدين اجتماعياً أو سياسيا ، لذا لابد من وجود الجنح أو الجرائم في إي مجتمع مهما كان متقدما من الناحية الحضارية . ولكن ومالا ينبغي أن يكون ، و أن يتراجع شكل النظام السياسي ، رغم التقدم العقلي في التجربة الحضارية للإنسان ، فالخوف من عودة تلك الإشكال المرجعية بما تحمله من فلسفات مختلفة ، تفرض شرعيتها من خلال القوة الضاغطة للسلطة ، مثل :

١ . النظام الجاهلي : ذلك المجتمع الطبقي الذي يحتقر العبيد والذي ي عجز عن الخروج على التقاليد ويحارب روح الإبداع خوفاً من التجديد، قال تعالى عن قوم نوح فقال الملا الذين كفروا من قومه ما نراك ألا بشراً مثلنا وما نرا ك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي وما نر ى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين) هو ٢٧ ، وقال تعالى : كذبوا عبدنا وقالوا مجنون وازدجر) القمر ٩ . وقال تعالى وإذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه إبائنا او لو كان إبائهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدو ن . ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا الدعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلو ن) البقر ٧٠ ١٧١ .

٢ . النظام البدائي : الذي تسود فيه التقاليد والأعراف المتزامنة وتتصلب المعتقدات بما يدعو للإفراط في استخدام القوة في كل النواحي ، قال الله تعالى : إرم ذات العماد . التي لم يخلق مثلها في البلاد) الفجر ٨ ، وقال فأما عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق وقالوا من اشد منا قوة) فصلت ١٥ ، وقال أتبنون بكل ريع أية تعبثون . وتتخذون مصانع لعلكم

تخلدون . بطشتم جبارين فاتقوا الله وأطيعون . واتقوا الذي أمركم بما تعلون . بأنعام وبنين . وجنات وعيون) الشعراء ٢٨ ١٣٤ .

٢ . النظام العشائري : ومثله تستحوذ عليه روح القومية المتطرفة أو العنصرية ، وتتحكم فيه الشيوخ والكهول ، ومعتمدة على قوة الشباب والمراهقين في تنفيذ قراراتها العرفية ، مما يسول لأصحاب القوة النزق والنزوة والاستهتار وارتكاب الجنح . قال تعالى : (وإلى ثمود أخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم ن إله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم أية فذروها تأكل في ارض الله ولا تمسوه ا بسوء فيأخذكم عذاب أليم واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا ً فاذكروا ألاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين ال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن منهم أتعلمون إن صالحا مرسل من ربه قالوا إنا بما أرسل به مؤمنون . قال الذين استكبروا إنا بالذي آمنتم به كافرون) الأعراف ٣ ٧٦) وقال : وكانت في المدينة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون . قالو أتقاسموا بالله ا نبيتنه وأهله ثم لنقولن لوليه ما شهدنا مهلك أهله وإنا لصادقون) النمل ٨ ٤٩ .

٣ . النظام العدائي : الذي يمتاز بالجنون الاجتماعي وكل الصفات السايكوبائية الأخرى . قال تعالى ولوطا ً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها أحد من العالمين الاعراف ٨٠ ، وقال : ا تأتون الذكران من العالمين . وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل انتم قوم عادون . قالوا لئن لم تنته يالوط لتكونن من المخرجين) الشعرا ٦٥ ١٦٧ .

٤ . نظام القو : الذي يعتمد على تحويل الأفراد إلى آلة عسكرية ، ينفذ من خلالها إرادة القائد الأوحد في صنع المصير . قال تعالى الم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن أتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحي ويميت قال إنا احي وأميت قال إبراهيم فان ربي يأتي بالشمس فات بها المغرب فهبت الذي كفر) البقر ٢٥٨ .

٥ . النظام التجاري : الذي يرجح المصلحة الشخصية على القيم الأخلاقية ولا يعبأ بالمجتمع . قال تعالى : وإلى مدين أخاهم شعيبا ً قال يا قوم أعبدوا الله مالكم من اله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا أناس أشيائهم ولا تفسدوا في الأرض بعد أصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين . ولا تقعدوا بكل صراط توعدون وتصد ون عن سبيل الله من امن بهو تبغونها عوجا ً واذكروا إذ كنتم قليلا فكثرهم ونظروا كيف كان عاقبة المفسدين) الأعراف ٥ ١٦ ، وقال قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك مايعبد أبائنا

أو نفعل في أموالنا ما نشاء انك الحليم الرشيد) هو ١٧ . يتحول أصحاب رأس المال إلى نخبة من الأفراد يعترف بسطوتها في التأثير والسيطرة على شؤون المجتمع، بسبب اتحاد مصالح أفرادها وامتلاكهم المال الذي يوفر القوة التي تحقق أهدافهم الأساسيا .

١ . النظام الديكتاتوري الذي يرجح مصلحة الحاكم أو القائد أو الحزب الحاكم أو الأسرة الحاكمة على مصلحة ا لجماعة كما في قوله تعالى : ونادى فرعون في قومه قال يا قوم أليس لي ملك مصر) الزخرف ٥١ ((ا وقال فرعون يا أيها الملا ما علمت لكم من أله غيري) القصص ٣٨ (وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل) غافر ٣٧ (ا إن فرعون علا في الأرض وجعله شيعاً) القصص ٤ (قال فرعون ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشا) غافر ٢٩ (وأضل فرعون قومه وما هدى) ط ٧٩)

٢ . النظام الرأسمالي : وفيه تستحوذ مصلحة أصحاب رؤوس الأموال والشركات وتسلط على مصلحة المجتمع ورقاب الناس قال تعالى : إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم واتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة إذ قال له قومه لاتفرح إن الله لايحب الفرحين . وأبتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله أليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين) القصص ٦ ٧٧ .

<u>ثانيا : إحصائيات الفساد الإداري في بعض النظم الدولية :</u>

تشير الكثير من الإحصائيات ومنها إحصاءات (Transparency international corruption perception index 2005: إلى شيوع الفساد الإداري في أكثر من ثلثي الأنظمة بـ ١٥٩) دولة من دول العالم التي شملها المسح الميداني ، وإشارات هذه الإحصاءات إلى ٢٠ من هذه الدول كانت نسبة نظافة كل منها من الفساد الإداري اقل من ١٠ . أما بالنسبة للدول العربية فقد حصلت أعلى دولة ١٠،٣) كما حصلت أقل الدول العربية في هذا المجال على ١٠،١) من مستوى النظافة من الفساد الإداري ... في حين حصلت أيسلندا على أعلى مستوى وهو ١٠،٧) على النطاق العالمي وحصلت بنغلاديش والجاد على ١٠،٧ .

لقد تم احتساب تلك النسب على ضوء قاسم مشترك في الاتفاق العام على أن الفساد هو انحراف الأداء الوظيفي الفردي أو ألفرقي لصالح أهداف خاصة بعيدة عن أهداف المنظمات والمؤسسات المعنية ، مما ينتج أضرارا تعيق عمليات التنمية وتؤدي إلى الإخلال بالنظام (P1 و hirkova:) أن تكرار واستمرار ظواهر الفساد الإداري في كثير من نظم العالم اليوم

وخاصة في الدول النامية ومن ضمنها الأنظمة العربية مستمرة كما هو مؤشر في أعلاه رغم تواصل مختلف إطراف لنظم المعنية ومن ضمنها النظم العربية للحد منه ، كما أكدت ذلك نتائج المسوحات الميدانية التي نشرت من خلال يوم الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥) ومصادر علمية أخرى (P(1) و chirkova) و Demidov p.1)

ثالثا : الفساد الإداري في النظم السياسية المختلفة :

أن شكل النظام السياسي والاجتماعي عاملان مؤثران في كيان الأمة والدولة ، وهذه المشكلة تبدو من خلالها تاريخ البشرية ، فأي مجتمع تربط بين أفراده أهداف مصالح مشتركة لا يمكن الحفاظ على توجيهها وتنظيمها إلا من خلال الروابط الدستورية التي يرتجي منها تحقيق الانسجام والاستقرار . هذه المشكلة تدفع البعض إن يأخذ على عاتقة أن يقيم بناء سياسي واجتماعي على أساس هندسي عقلي ترسم خططه وتوضح ركائزه استنادا على فرضيات خاصة ، وهذا ما حمل المأساة المستمرة للكثير من المجتمعات الإنسانية خلال مراحل من التأريخ ، ولكن كانت تسوق بعد أن تزان بالرتوش وتعلب في أطر عاطفية ، ولا زال العزف على أوتار العواطف يشكل المدخل الرئيسي للهموم العالمية .

وتتباين مستويات فساد النظم السياسية . فينخفض مستواه في النظم التي تقيم فيها الضوابط المؤسسية بين الفروع الثلاثة للحكم الجهاز التنفيذي ، والجهاز التشريعي ، والجهاز القضائي) آليات فعالة لمنع وكشف هذا السلوك غير المشروع والمعاقبة علية ، ويوفر فيها النشاط الحكومي بطبيعته فرصا اقل نسبيا للفساد ، ويزدريه فيها المجتمع . وتكثر فيها النصوص الاقتصادية وتكون أبواب مسئولي الدولة مفتوحة لأصحاب المصالح غير أن السلوك الجانح يخضع للمراقبة لكون العملية مفتوحة أمام شتى المصالح المتنافسة ، كما تتاح فرصة الوصول إلى النخب للدوائر الممارسة للنقد والمحاسبة جونستو ١٩٩٦ .

وترتفع مستويات الفساد حيثما تضعف المؤسسية لمكافحة الفساد أو لا يستعمل ، ويوفر تحكم الحكومة في الموارد الاقتصادية وتنظيمها لها على نطاق واسع فرصا وفيرة للا مشروعية ويتفشى الفساد للدرجة التي يصبح فيها امرا مقبولاً ومسموحا به . وفي هذه النظ ، تسيطر نخب سياسية ضيقة على الفرص الاقتصادية وتستغلها ، وتسخر الفرص السياسية الثمينة والنادرة نسبيا للحصول على مكاسب شخصية . وتقل ضوابط العمل الرسمي وتندر الوسائل البديلة إمام المصالح والفئات المعرضة للاستغلال . وفي بعض الحالات، يجسد المسئولون الذين يوكل إليهم أمر التصدي للفساد أقبح جوانب المشكلة . وفي الحالات التي يقل

فيها الفساد، يكون للناس والشركات بدائل لتفادي المسئولين الفاسدين والانتصاف ممن يسعون إلى استغلالهم . غير انه في الحالات التي يتفش فيها الفساد قد لا تكون هذه البدائل متوفرة أو قد تكون ناقصة نقصاً شديدا .

وتتباين النظرة الى الفساد وأثر تباينا كبيراً عبر العالم ، فعلى الرغم من أن الناس قد يغضون الطرف على مطالبات بدفع بعض المبالغ المالية لصغيرة لقاء خدمات رسمية من قبيل إصدار رخص أو شهادات ، فأنهم لا يتقبلونها بالضرورة . ويعتبرونها مجرد طريقة عملية للحصول على أشياء يحتاجون إليه . ومما لاشك فيه ثمة اختلافات كبيرة في التصورات والممارسات بين الثقافات .

فالأمر المقبول والملائم يتباين تباينا شاسعاً . ولعل هذه الاختلافات تعزي إلى الكيفية التي تدار بها الإعمال عن طريق تقديم الهدايا والضيافة) أكثر مما تعزي إلى محاولات كسب النفوذ وثمة فارق جلي بين المعاملة بالمثل وبين الرشوة . غير أن الهدايا المشروعة قد تحسب رشاوى خطأ . وقد أوضح عدة باحثين ومراقبين هذا الفارق وقالوا أن تقاليد تقديم الهدايا لاتعكس قبولا واسع النطاقات لممارسات الفساد (Kpundeh,1955)

وفي هذا قال اوليسونغ اوباسانجو ، احد الرؤساء السابقين لدولة نيجيريا إن من السهل التمييز بين الهدايا والرشاوى . فالهدية تقبل علناً ، بينما الرشوة تؤخذ في الخفاء " اوباسانجو ١٩٩٤ . واستناداً إلى روز ـ أكرمان الفساد في التجارة الدولية لأنها تعتقد أن نظام تقديم العطايا للمسئولين في العالم النامي يعمل لصالحها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٧ ب .

ويمكن أن تكون المنافسة مصدراً للعمل المحظور . فالتجاوزات التي يشهد ها تمويل الحملات الانتخابية أدت إلى فضائح في أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وكولومبيا . وفي الديمقراطيات الجديدة ، حلت التبرعات غير المشروعة للأحزاب السياسية محل الرشاوى السائدة في الديكتاتوريات . فالتكاليف الباهظة لعمليات التنافس على المنصب في عصر التلفزيون يجعل العديد من المرشحين وأحزابهم في حاجة ماسة إلى المال .

والناخبون الذين خاب أملهم في الأحزاب السياسية ينفضون عنها وتتدهور اشتراكات العضوية فيها، فيتحايل السياسيون على القانون لتمويل حملاتهم . وقد قدمت اقتراحات لمعالجة الفساد الانتخابي منها الحد من التبرعات وتقنينها، والكشف الكامل والفوري عن الأموال والتبرعات وتوفير البث التلفزيوني بالمجان، وإزالة مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية .

وتكون الاستراتيجيات الرامية إلى احتواء الفساد في البلدان التي يكثر فيها الفساد والبلدان التي يقل فيها الفساد منتجة إذا شملت مسألتي فرصة الفساد ونزعته . فبالإمكان الحد من فرص الفساد عن طريق الإصلاح المنتظم وتقويم نزعته عن طريق الإنفاذ الفعال والردع (Langseeth وآخرون ١٩٩٧) . فهذان العنصران إذا أدرجا في صياغة أي جهد وطني للإصلاح ، فأنهما يضعان الأسس لنظام من النزاهة يعالج الفساد في القطاع العام من خلال الإجراءات الحكومية قوانين القيادة ، والتغيير التنظيمي) ومشاركة المجتمع المدني الإجراءات الديمقراطية ، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام . وبالتالي تبدا الإصلاحات في شق طريقهما فيعززها الساسة وواضعوا السياسات وأفراد المجتمع المدني

رابع : عواقب الفساد الإداري

الفساد يهدد الناس ، لاسيما الفقراء ، كما يهدد حكوماتهم : فالدولة التي يتفشى فيها الفساد يمكن إن تكون شرسة في مواجهة أفقر الفقراء ممن لا يملكون الموارد للتنافس مع Osborne. ١٩٩٨ تقديم الرشاوى (الراغبين في وقف حرم الفساد من نصيبهم حتى ولو كان النصيب هزيلا . ويزيد من حدة الفقر بتحويله الموارد المخصصة لتخفيف حدة الفقر إلى جيوب عديمي النزاهة من المسئولين الحكوميين ورجال الإعمال . ويوسع الفجوة القائمة بين الجنسين لان المبالغ المدفوعة بغرض الفساد إنما تدفع مقابل خرق قواعد الإنصاف في التشغيل والشراء كما يؤجج الفساد الفوارق بين الجنسين لأنه يشكل في الغالب إعادة توزيع للموارد التي تنقل من الفقراء ومعظمهن من النساء) إلى متقلدي المناصب ومعظم هم من الرجال . ويغذي الإجحاف بانتهاكه لحقوق الإنسان . ويتسبب في السخط السياسي والقلاقل الاجتماعية ماهر عبد شويش ص ٦٠

الفساد عنصر تقويض اقتصادي، إذ يحول الفساد الموارد، ويقوض الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية، ويزيد من تكاليف العقود، ويخفض النوعية، ويشوه السياسات، ويحد من الاستثمار، ويقوض عمل الشركات والمنظمات غير الحكومية . فالفساد يضر بالاقتصاد . ويجعل التنمية تتباطأ ، إن لم يتسبب في انتكاسها . كما أن الفساد غير مأمون العواقب، إذ يسهل الفساد تجاهل قوانين الصحة والسلامة، ويسهل الإفلات من الملاحقة القضائية بشأن الإضرار بالبيئة . ويبطل مفعول القوانين، ويصعد الإجرام ويزيد من حدته يغذي الثورة ويشكل في نهاية المطاف خطراً عالمياً . فالفساد يساعد المجرمين على غسل الأموال المكتسبة من الاتجار بالمخدرات والأسلحة . ومجمل القول إن الفساد آفة مميتة المصدر السابق

إن النظام السياسي الرشيد هو الذي يعني بتدبير الحد من المفاسد والمفسدين، فالفسد دبير حكومي بالدرجة الأولى، أي مسالة فشل المؤسسات في أداء مهمتها . فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار للعمليات التنافسية وتعرقل إجراءات المشروعة التي تربط المجالين السياسي والاقتصادي . ويتبين من الأدلة المكتسبة من التجربة انه كلما كانت القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة منغلقة على نفسها خارج النظام ، كلما كان الأرجح إن يتفشى الفساد وتقل التنمية المستدامة . فالفساد يقوض المؤسسات وإجراءات وضع السياسات العامة ، ويحول دون ضمان ابسط الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية ، ويربك علاقة التضافر التي يحتمل إن تقوم بينها . وهذا ما يجعل نشوء الفساد أكثر احتمالا (1997 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 997ا) و (knack، eefer، (997ا ، ohnst) لاسيما عندما يكون الفساد السياسي والفساد الإداري مترابطين

وتتبخر المساعدة والاستثمار الأجنبي إذ تحول الأموال إلى الحسابات المصرفية بـ خارج وتصرف في أوجه البذخ غير المنتجِ . وتترد دوائر المعونة في تمويل المشاريع مستقبلاً رغم فرض شروط مسبقة صارمة وهذا ما يؤدي إلى الإضرار بالتنمية . وعلاوة على ذلك، يكون ثمة إحساس كبير بالحيف في عملية صنع القرار، وكذا في توزيع السلع والخدمات . فمن لا يستطيعون ِ ولا يطلب منهم يدفعوا القسط الأكبر . ونظراً لهذه التكاليف الاقتصادية والسياسية الباهظ ، تتعرض للخطر جهود بناء ديمقراطية قابلة للاستمرار .

إن الحكم الرشيد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر . فالحكومة التي تستجيب بقدر اكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع إن تحسن نوعية عيشتها . ورفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية والسياسية للبلد . غير إن هذين الجانبين من التنمية تعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد ، ويحول الموارد الشحيحة أصلا من الخدمات الحيوية إلى أشياء من قبيل تسديد الديون التي ركامها المسئولون الحكوميون الفاسدون . وتتضرر خزائن الحكومة بتدهور إيراداتها الناجم عن فقدان الضرائب والرسوم الجمركية . ويعرض المستثمرون المحليون والأجانب عن الأسواق التي لا يمكن توقع تكاليفها وفي الحقيقي . .

يمثل الساسة غير النزيهين مصالح بلدان هم في الداخل والخارج تمثيلاً ناقصا اذ يظهرون كنخب تتشبث بالسلطة بأي وسيلة كانت لاستغلال فرص الفساد . غير إن الأدهى من هذا في البلدان النامية هو إن الفقراء يتحملون أقداح التكاليف بالمقارنة مع غيرهم . فبالإضافة

التي تحملهم لارتفاع الأسعار والبطالة، يتوجب عليه م إن يرشوا الموظفين الحكوميين غير النزيهين للحصول على الخدمات العامة الأساسية التي دفعت فعلا تكاليفها بالضرائب والرسوم الحكومية، ويشير Johnston، 1997 إلى إن التنمية المستدامة تتطلب مؤسسات سليمة ، وكذلك تضافراً للجهود بين المجال الاقتصادي والسياسي الأمم اله حد ٢٠٠٤،

غير انه في العديد من الحالات يكون القطاع العام متضخماً وعديم الفعالية . ولا يحاسب السياسي والقيادي والموظف إلا محاسبة محدودة إذ تقل الشفافية في الحك . مما يجعل المسوؤل يراكم الثروة باستغلال المنصب الذي يتقاضى عنه اجوراً زهيدة وغير منتظمة ، وكيراً ما يتواطئ مع رجال الإعمال المحليين والأجانب . وتطلب الحد من الفساد معالجة الظروف التي يتولد عنها ويتغذى عليها بذل جهود طويلة الأمد وصرف موارد كبيرة . كما يتطلب مشاركة مجتمع مدني قوي وفعال . فالمجتمع المدني إذا كان يتمتع بحرية التنظيم والعمل يستطيع إن صبح شريكا أساسيا في تطوير وتعزيز ممارسات نزيهة في القطاع العام، ولاسيما في سياق المعاملات . وعلى سبيل المثال ، يستطيع المجتمع المدني الفعال إن يضع قواعد اجتماعية قوية (Johnston، 1997 أ) للسلوك المهني ، وبالتالي يقدم دعما قويا للإصلاح . فالتنمية القائمة على المشاركة أمر حاسم لأنها تعزز المجتمع المدني وتوطد أركان الاقتصا . ويصبح للفئات غير الحزبية صوت مسموع ، فتا لف الجماعات المحلية والمنظمات المستقلة لتفاوض مع المؤسسات والإدارات بغرض التأثير على السياسة العامة . كما يوفر المجتمع المدني الفعال أداة لضبط السلط ة الحكومية ، مما يؤدي إلى تعزيز فعالية الاقتصاد والمناخ السياسي وكفاءتها واستمرار يتهما

ويشير Kpundeh, 1997 إلى إن الحكومات التي تركز ى تغيير النظم بدل مطاردة المسئولين الحاليين والسابقين عن الفساد ، تضع تدابير إصلاحية أكثر فعالية واستمرارية تحد من الفس د وتدخل تحسينات مستمرة في نزاهة الوظيفة العامة . من خلال تركيزها على النظام بدل الأفراد و لا يتهدد العقاب والتشهير إلا أشخاصاً قلائل) ا الركون إلى تطبيق القانون ، كما إن الاعتماد على إستراتيجية التركيز على ما يسمى بالحيتان الكبيرة لا تشكل الحل السليم والـ جـ ، بل هي وسيلة تثير الكثير من المشكلات التي لا تحل في نهاية المطاف . وعليه .. لابد من الاعتماد على استراتيجيات الإصلاح ذات الاستمرارية والطويلة الأجل وذلك بالاعتماد على إجراءات إصلاحية قانونية ومؤسسية اقتصادية واجتماعية تركز على إدخال تحسينات مستمرة على إ دارة الحكم وقيادته ، وبعبارة أخرى فأن ثمة حاجة إلى إن يضفي الطابع

المؤسسي على مكافحة الفساد . فهذا الطابع المؤسسي يحول دون اعتبار الإصلاحات مجرد مسائل حزبية أو إجراءات تدخل في إطار الحملات الموسمية(kpundeh ، 997ا)

المبحث الثاني . بعض أشكال الفساد وصفات المفسدين :

أولا : المال وأثره على سلوك النساء والرجال سيكولوجية المال :

(لاشيء كالمال استثارة بين الناس سنناً سيئة وعادات قبيحة ، انه هو الذي يزرع الشقائق في المدن ويطرد السكان من بيوتهم ، انه هو الذي يصرف أجمل النفوس عن جميع ما هناك من عار وشؤم على الإنسان ويلمها أن تستخرج الشر والكفر من كل شيء)

من الأمراض الخطيرة التي أصبحت مستفحلة وشائعة في مجتمعات البلدان النامية ومنها المجتمعات العربية سيطرة وهيمنة حكومات استبدادية وعدم وجدود آليات رقابية فاعلة على مؤسسات ودوائر الدولة فيها بالإضافة إلى التفاوت الطبقي الحاد بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع وبين مختلف المراتب في السلم الوظيفي ، وتأتي في مقدمة الدول التي ينتشر فيها هذا الوباء الدول العربية عموماً والعراق خصوصاً ، على الرغم من وجود قوانين وإحكام قانونية مشددة تصل إلى حد الإحكام الشاقة المؤبدة في بعض الدول ضد من تثبت إدانته بالرشوة وحتى ضد من ارتضى الرشوة ولم يمارسها وهذه العقوبات تطال الراشي والمرتشي والوسيط الرائش ، ولكننا نرى رغم ذلك دوام واستمرار وتزايد هذه الممارسة لا بسبب التساهل القانوني ولكن يمكن السبب الأكبر في الخلل والانحراف الذي أصاب النظام ألقيمي والا رفي لهذه المجتمعات من الإفراد ولم يعد فعلاً معيباً ومستنكراً اجتماعيا نتيجة اختراق بني هذه المجتمعات لأسباب مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وسياسية .

الرشوة في اللغة :

من ارتشى) أي اخذ الرشوة أو استرشى) إي طلب الرشو ، استرشى في الفرض ، أي أخذ جـ ، واسترشى الفصيل (والد الناقة) إي مد عنقه بين فخذي أمه يطلب الرضاع وارتشى فلان ، أي طاعة وتابع مسيرته ، وارتشاه أي حاباه أو ظاهره أو لاينه أو صانعه وما يعطى للتخلف ، والرشي لفلان المطيع له التابع لمسيرته والرشوة ما يعطى للحكام لأكل أموال الناس). ومن ذلك نستطيع الاشارة إلى أن ظاهرة الرشوة تنتشر في المجتمعات التي يعم فيها سلوك اللاتكافيء في فرص العلم والعمل من قبل أصحاب القرار وانتفاء العدل في توزيع الثروة والمناصب والحقوق والتكاليف بالواجبات ، مما يزعزع ثقة الناس في مصداقية وعدالة موظفي الدولة ومسئوليها فيدفع صاحب الحق لارتشاء ذوي الشأن والأمر لإحقاق الحق ، أو

ما يدفع أهل الباطل لسلب حقوق غيرهم وإحقاقهم للباطل ، وان عملية الرشوة غالبا ماتتم بين طرفين الراشي) و المرتشي) أو يدخل شخص ثالث كوسيط بين الناس أهل الحاجة والموظفين ويسمى الرائش .

وتقسيم أسباب الرشوة ؛ :

١ - العوامل والأسباب الاقتصادي

ومنها حالة الفقر والاحتياج الذي يعيشه المسؤول المكلف بواجب عام ، حيث ستكون هذه الحاجة دافعاً قوياً بالإضافة إلى عوامل أخرى لارشاء الأنا العليا للإنسان وكابحا لضميره عند معارضته لهذا الفعل الذي غالبا مايكون مرفوض اجتماعيا . ولنا في الوضع المتردي للموظف في عهد الديكتاتورية الصدامية خصوصاً في ظل إحكام الحصار الاقتصادي الذي مر به المجتمع العراقي مما أشاع ظاهرة الرشوة في مختلف مفاصل الدولة ومؤسساتها مفتتاً المعيار ألقيمي الاجتماعي رافض لمثل تلك الظواهر بحيث كاد إن يكون ها ا السلوك عرفاً شائعا . لكننا لا نستطيع إن نجعل من حالة الفقر أو حاجة السبب الوحيد للرشوة وفي ذلك يذكر زيدان بأننا لا ستطيع ا قول إن سلوك الرشوة يصدر عن أناس أغنياء أو فقراء أو يصدر من الطبقات الدنيا أو العليا في المجتمع ، من دون إن ننظر إلى العوامل الن فسية والاجتماعية التي تؤثر في تكوين شخصية المرتشي " محمد عارف ص ٢٤ ؛ ، ؛ في واقعنا العراقي هن ك نماذج كانت ولا زالت تشغل مناصب حكومية في المؤسسية العسكرية والأمنية ودوائر الدو ة ومؤسساتها المدينة ارتضت عيشة الكفاف والضنك أو الاضطرار للعمل بعد الدوام الرسمي في إعمال لا تمت لاختصاصها ولا مكانتها الاجتماعية بصلة دون إن تنحدر إلى هاوية الرذيلة وقبول الرشوة على الرغم من كونها قادر ه على العيش مرفهة لو ارتضت سلوك الرشوة . كما إننا نشهد إفراداً في أمس الحاجة إلى فرص العلم والعمل ولكنها لم ترتضي أسلوب الرشوة للحصول إليه . ومن الأسباب الاقتصادية للرشوة ، ظاهرة غلاء الأسعار ، وشيوع ظاهرة الاستهلاك والامتلاك وعلو مقياس الثروة والمال في المجتمع لتب ز ماعداها من القيم والأعراف الاجتماعية الايجابية حيث يذكر د . أكرم زيدان : إن هناك علاقة بين سلوك الرشوة وبين إعلاء القيم والاس هلاكيا – كأن المال هو القيمة الأعلى في أذهان كثير من الناس) المصدر السابق ، وقد ورد هذا المعنى في العديد من أقوال الشعراء والكتاب والأمثال العراقية الشعبية اللي ما يملك فلس ما يسو د فلس ، مهما امتلك الفرد من رفعة النسب أو درجة العلم والمهارة أو من سمو الخلق والأخلاق . وهذا يرينا واقع حصوله على المال على الرغم من نواهي الأديان عن مثل هذه السلوكيات والأفعال وفي ذلك يروى الإمام

جعفر الصادق ؛) قائلا : من أتى غنياً فتصنع له لينال من دنياه ذهب ثلثا دينه) أكرم نشأت،ص ٢ . وبناءاً على هذا فان اغ بنا سيكون سعيدا ان امتلك ثلث دينه !!!

٢ الأسباب النفسية والإجتماعية لسلوك الرشو

إن نقص فرص الاختيار والوسائل المشروعة ومنها الحصول على فرصة عمل أصبح مظهر شبه سائد في الأنظمة التي حكمت العراق سواءً في ظل الدكتاتورية السابق وللأسف في ظل الحكم الديمقراطي لحالي، فلا عمل ولا منصب رفيع و وع يتم الحصول عليه من قبل المواطن العادي إلا من خلال الاعتماد الرشو ، فمن أراد الظفر بفرصة عمل أو منصب عليه إن يبحث أولا عن رائش) يكون وسيطاً بينه صاحب الأمر والشأن ، حيث يعج عراق اليوم بالمرتشين والفاسدين مما أشاع ظاهرة الرشوة وأصبح الفرد خارج حلقة الراشي) والـــ المرتشي) و (الرائش) فرداً غريباً مغلوباً على أمره وغير مرغوب في دوائر الدولة ومؤسساتها بما فيها القضائية والتربوية وهنا تنقع الطامة الكبرى في كيان المجتمع وهدم اكبر قدم للايجابية قداسة خطورة هذا امتد إلى ما يسمى هيئة النزاها) و الهلال الأحمر) فأصبحت تشكو من الفساد والمفسدين والرشوة !!! وتأسيساً على ذلك وبسبب عقود من الاستبداد والجور والحرمان وعدم تكافؤ الفرص التي عاشها العراقيون فقد أصيب نسق القيم والمعايير الأخلاقة بالانهيار واستبدال الأبيض بالأسو و لصح بالخطأ والوضيع بالسامي وأصبح الفرد المرتشي والراشي مقبولاً لا بل مرحباً به في الوسط الاجتماعي خلاف مايجب إن يكون مرفوضاً محتقراً ومنبوذاً . ومن الأسباب الخطيرة أيضا في هذا المجال احتقار المرتشي للضمير المهني الذي يوجب عليه الاستقامة والنزاهة والسلوك القويم المعبر عن ضوابط المهنة وأعرافها وقوانينها ، الذي غالباً مايؤدي العرف المهني المهيمن على عدم خيانتها أو احترامها وتجاوزها . ومن عدم فهم الدلالة الأخلاقية للعمل باعتباره حالة أغناء للذات وخدمة للشعب والوطن والإنسان بما يسير أمره ويساهم على استقراره لأمني والاقتصادي والنفسي والعلمي سيتولد ا تعامل مع المهنة والعمل كبضاعة وسلعة للبيع والحصول على المال والثروة سعياً للغنى والثرو .

، يشير زيدان : قد يتبع سلوك الرشوة عن مفهوم الانومي) anomi اواللا معياري ، بعكس لمشكلات المترابطة بضعف أو انعدام القواعد ا خلاقية العامة التي تنتج من تضارب القيم بحيث لا يوجد تصور واضح محدد حول ماهو صواب وماهو خطأ ، وهي تماما الحالة التي يعيشها المرتشي حيث الانعزال والاستغراق في أنشطة خاصة تفتقر إلى الاشتراك في

ضمير جمعي واحد ، وحتى إن وجد هذا الضمير الجمعي فان إحساس المرتشي به ضعيف لان درجة وضوحه اضعف . ومن الملاحظ إن القيم الاجتماعية في هذه المجتمعات تضع أولويتها ف ما يتعلق بالعفة الجنسية وما يتعلق بالشرف الجنسي فقط ، فان أي سلوك بالاعتداء على حقوق وكرامة الآخرين أو المساس بالمال العام والصالح الوطني لم ينظر إليه بالرفض والامت ان والاحتقار الذي يصل أحدهم إلى الثورة والرد العنيف عندما يتعلق الأمر بالعرض والشرف وفي ذلك يذكر زيدان : إن القيم والأخلاق في نظر المرتشين مقصورة على مسائل العرض والعفاف والوفاء الزوجي ، مما يعني إن الضمير لديهم هو الضمير الجنسي ، بينما تنعدم كل أنواع الق م الأخرى وان وجدت فتكون ضعيفة وباهتة ، خصوصا القيم المهنية وشرف المهنة والعمل)

كما يتصف المرتشي بسلوكيات سلبية أخرى ، منها الكسل والملل والتبرم من بذل الجهد الفكري والجسدي والإبداع والابتكار في طريقة التفكير والعمل من اجل بلوغ أهدافه في الترقي والتدرج في لسلم الوظيفي والعلمي على وسائل رذيلة وحقيرة تؤدي غرض ها بالوصول إلى المال الوفير والمنصب ا رفيع ، مما يجعله يغوص في مستنقع اللا انتهازية والميكافيلية والنفعية الضيقة والابتعاد عن العمل الجاد والمخطط للوصول للهدف بموجب القدرة والكفاءة والمنافسة المشروعة مع اقرأن ، وتكمن الخطورة في السلوكيات أن من يسلكها يعتادها ويتكلس ضمن مضامينها ومظاهرها وأساليبها بحيث يتعذر علية تصحيحها أو تغييرها ونبذها كمن يدمن على التدخين والمشروبات الكحولية أو القمار فيكون من الصعوبة معالجته ليسلك لسلوك ا و ي .

وهنا نرى إن الكثير من موظفي الدولة الديكتاتورية المنهارة من مدنيين وعسكريين لم يستطيعوا التخلص من سلوك الرشو ، استمراراً لعادتهم القديمة على الرغم من انتفاء في اقل تقدير أهم أسبابها وحوافزها إلا هو الحاجة والعوز الاقتصادي حيث بلغت المرتبات عشرات لا بل مئات إضعاف ما كانت عليه آنذاك وبما يكفل عيشة رضية هنية للموظف وخصوصا من ذوي المراتب العليا دون الحاجة للرشوة وكسب المال بطرق غير مشروع وبعد أن استعرضنا الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للرشوة نحاول ألان إن نلقي الضوء على الأسباب النفسية المؤدية إلى تدعيم سلوك والمرتشي والرائش .

٣ - الأسباب النفسية لسلوك الرشو :

يعتقد اغلب علماء النفس والاجتماع إن البناء النفسي لسلوك الفرد يبدأ من طفولته الأولى وخصوصاً منهج وفلسفة التربية التي ينتهجها والديه داخل الأسرة وبعد ذلك في المدرسة ومن ثم اقرأنه ومجامليه ، وقد لاحظ الباحثون والعلماء إن بعض الأسر تحاول أن توجه سلوكيات أطفالها حسب ما تريد وترغب سواء في الكبت المطلق أو كبت بعض من تصرفات وسلوكيات الأطفال بناءاً على المكافآت المالية النقدية في حالات الرضا ، وفي حالات حجب هذه المكافآت عند التمرد وعدم الالتزام سوف يعظم عندهم أهمية المال ودوره وارتباطه بكل عمل يقومون به حتى في واجباتهم ومسؤولياتهم وفي أداء أدوارهم سواء أكان داخل الأسرة أم المدرسة أم أعضاء في المجتمع ، وفي ذلك يقول زيدان (إن اخطر ما يقوم به الوالدان هو تقديم المكافأة للطفل بمجرد إن ينتهي من نشاط مرغوب به ، فيتعلم الطفل بعد ذلك أن لسلوكيات والأنشطة السيئة المنفرد هي التي تؤدي إلى المكافآت ، فلا ينمو لديه سلوك حل المشكلات بل الذي ينمو لديه هو سلوك الرشوة (احمد رباعية،ص ٧٤)

أن حالة تدعيم النفعية لتكون الدافع الأساسي للفرد لأداء أو عدم أداء فعل تؤدي إلى خضوع ذات الفرد إلى المؤثرات لخارجية قياسا للفائدة المادية وخصوصا المالية منها وكسب الثروة بمختلف إشكالها وليس دافعا أو رادعا نابع من داخل الذات نحو عمل ماهو خير وامتناع ومقاومة ورفض ما هو شر ويحضرنا في هذا المجال القيمة الكبرى لمقولة الإمام على علية السلام) المشهورة ليوضح سبب إيمانه وعبادته للخالق سبحانه حيث يقول (ما عبدتك خوفا من نارك ولا طمعا في جنتك ولكن عرفتك أهلا للعبادة فعبدتك . وهنا تتضح معاني إن يحترم الفرد ذاته ومدى ارتباطه بقناعاته وربط مصالحه بمصالح الجماعة فقد يصل الأمر عند البعض حد التضحية ليس فقط بالمكاسب المادية وحيازة الثروة لا بل التضحية بالنفس من اجل مبادئ سامية هي خير وسعادة للآخرين ، وهذا ما يتميز به الأنبياء والمصلحين والدعاة ولنا في تاريخ الأديان والحركات السياسية والاجتماعية الكثير من الأمثلة . في مجتمعنا العراقي استغل الحكام وأصحاب الثروة والمال هذه الخاصية عند ضعاف النفوس الشره ماليا الميول لتدعيم مراكزهم وديمومة سلطانهم ليضربوا بذلك عصفورين بحجر واحد إلا وهو كسب ورضا وولاء المنحرفين من محبي المال وترسيخ سلطانهم .

الانتقاص من جرف ومقاومة الإفراد ذوي النزعات الإنسانية من المضحين والايثاريين أصحاب العزة والكرامة الذاتية ، فعمدوا على إعطاء مواليهم وأنصارهم منح وهبات مالية كثمن لولائهم وكسب مودتهم وان غلفوها بإشارات وأنواط وباجات تعلق على الصدور أو قلائد

تعلق في الرقاب وهي لا تعني بذاتها لولا ما تضمره من كسب مالي وفير كأنواط الشجاعة وشارت الحزب حتى وصل الأمر أن ا لمة العفيـ) تترجم إلى مبلغ مالي تقدر كميته بعدد ترددها من قبل القائد ؟؟؟ وهذا هو ما يصبو إليه المرتشي ممن هو أعلى منه في الموقع الوظيفي في حين يتحول هذا السلوك إلى ابتزاز مالي ورشوة ممن ادني منه مقابل تمشية عمالهم واستحقاقاتهم المشروعة وغير المشروعة ، نها بدافع الحصول على المال

ثانيـ : سيكولوجية الراشي والمرتشي (الرائشر :

س ١ : ما هي صفات وسمات الراشي السيكولوجية؟؟

يرى علماء النفس والاجتماع أن الراشي يتميز بضعف الشخصية ومحدودية قدرتها على التكيف والتأق م مع القيود والحدود والضوابط الاجتماعية والحكومية ، فهو لايملك القدرة على فك هذه القيود وتجاوز هذه الحدود بقدراته وجهده الخالص وضمن الضوابط العامة لانجاز معاملة رسمية تخصه أو الحصول على مشروع رفع ضرر قد يلحق به لسوء تقدير أو تقصير فهو لايثق بعموم المجتمع وخ صوصا بمؤسسات الدولة ومسئوليها ويرى من الصعوبة عليه التعامل مع أجهزتها البيروقراطية والفاسدة خصوصا ً في ظل الطوابير المتكدسة دائما ً على أبواب ومدراء وموظفي الدوائر الرسمية حيث تمتهن كرامة الإنسان ويسلب وقته وينهك جسده وهو يسعى لانجاز معاملة بسيطة كتسجيل أو بيع عقار أو الحصول على هوية الأحوال المدنية أو جواز سفر أو شهادة جنسية أو انجاز معاملة تعيين وتقاعد وتطوع في الشرطة والجيش ..... الخ ، مما يدفع الفرد إلى الالتجاء إلى العصا السحرية إلا وهو المال الرشو ليكف عن نفسه كل هذه المتاعب ويسهل عليه هذا الأمر وفرة الرائشير) من السماسرة والوسطاء و فاعلي الخير) للقيام بهذه المهمـ .

ونتيجة لهذه المعاناة التي تواجه المواطن العراقي في انجاز معاملاته في الدوائر الرسمية أصبح داء الرشو) مرضا مزمنا ً لا بل وباءا ً واسع الانتشار وبالغ الإضرار بحيث أصبح اغلب العراقيين لا يـ اجع أية دائرة إلا عن طريق الواسطة أو عن طريق الرائشر) وهو الغالب فلم تعد المحسوبية والمنسوبية تفعل الكثير بجانب ضرتها ومنافستها الأقوى الرشوة المال هذا موجز لوصف شخصية الراشي

س ١ : فما هي صفات وسمات المرتشي السيكولوجية ؟؟

فالمرتشي لايرى إمام عينيه غير لمال وتعاظم الثروة فهي الهدف وهي الوسيلة لفرض هيمنته وإعلاء شانه بين الناس وفي ذلك يقول زيدان (حب الأخر والشعور بالانتماء وتحقيق الحياة الاجتماعية الايجابية كل هذه الأمور بعيدة عن حساب المرتشي لما لديه من استبصار مشوه وإدراك مضطرب وضعيف دائما ما يوظفه في إطار سلبي يحقق له أهدافه المرضية التي تنحصر في شيء واحد هو المال . ومما يميز المرتشي إن رغبات لاتتوقف عند حد في امتلاك الأشياء والحصول على المال والسلع ذات القيم الرمزية وليس القيم الاستعمالية فغالباً ما يلهث وراء أخر الماركات والموديلات من الملابس والسيا ت والدور محاكياً في ذلك سلوك الطبقات الراقية الباذخة ليظهر بمظهر القوي المقتدر ومحسوباً على الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع المصدر السابق)

ومن صفات المرتشي الخطيرة إحساسه بأنه مهما حصل على ا مال و ا ثروة فهو لم يأخذ حقه بعد ، فهو يستحق المزيد لما لديه من ميزات وصفات يتوهمها ولما قدمه من خدمات يظن أنها لا تقدر بثمن وان الآخرين لا يستحقون حتى جزءاً ضئيلاً منها . ففي عراقنا اليوم سيطر إحساس وشعور بالمظلومية مما تعرض له البعض من النظام السابق وخصوصا إفراد الطبقة السياسية الجديدة التي احتلت كراسي المسؤولية بعد انهيار الديكتاتورية ، لذلك فهو الأولى بالمال والضياع والغلال من أبناء وطنهم وشعبهم اللذين كانوا ينادون بإنصافهم من ظلم السلطات وإنهم إنما يضحون من اجلهم لا يريدون عن ذلك جزاءاً ولا شكور ، وهذا الإحساس أوهمهم بأنهم الأحق والأفضل في حصولهم على حصة الأسد من الثروة الوطنية كضربية مظلومية وليست رشو) لا سامح الله وان أخذت مقابل خدمات وتسهيل معاملات ومقابل وظائف ، وقد بلغ الأمر مبلغاً ليس مثيل في تاريخ العراق القديم والجديد فقد حصل في عراق الديمقراطية والشفافية)!!!

ومن الحيل والأغطية الزائفة لتي يحاول المرتشون أن يتقنعوا بها ليكون عملهم مقبولا من قبل الفرد والمجتمع (نجد أن لفظ الرشو) قد اخذ معاني تتمثل في العمولة أو النسب) وهو ما نجده على لسنة المرتشين من رجال الإعمال الجدد أو مايعرف بالرأسمالية الجديدة إما المرتشون من الشرائح الدنيئة ف نجدهم يقبلون لفظ الرشوة ويبدلونه إلى إكرامية وسمسرة وحلاوة) دون أية إحساس بإحراج أو مهانة ، كما يقول الإمام على علية السلام) معرفاً هؤلاء : ثلاثة يؤثرون المال على أنفسهم : تاجر البحر ، وصاحب السلطان ، والمرتشي في الحكم)

وهذا ما تشهده وتعاني منه اغلب دوائر الدولة العراقية الآن على مختلف عناوينها حتى وصل الأمر إن وظائف عليا تباع بالمزاد وفق مبدأ المحاصصة المتبع في نظام الحكم اليوم فلكل الاختيار بعيدا عن القدرة والكفاءة العلمية والعملية أو التاريخ النضالي للفرد ضمن المكون العرقي أو الطائفي نفسه

والأمر الخط ر في الرشوة هي إن المرتشي لا تشبع حاجاته المتجددة دوماً وبلا انقطاع مما يجعله لا يقف عند مستوى أو حد معين .

ومشكلتنا ليس في اكتشاف الفساد والإشار ة إليه فهو أجلى وأوضح من أن يشار له حيث تجده في طريقك أينما ذهبت وتوجهت ولكن الأهم من كل ذلك هي إدانته والحد من ه ومعاقبة مرتكبيه عقوبة عرفية اجتماعية وقانونية ، حيث نسمع ونقرا في وسائل الإعلام بأسماء كبيرة ومتلبسة في عمل الرشوة بشكل مفضوح ومتكرر ولكنهم لا يعاقبون ، حيث يتصدى للدفاع عنهم فطاحل رجال القانون من المحاميين وخبراء ثغراته هفواته وتأويل نصوصه لتخليص هؤلاء ا لمرتشين من العقوبة كتخليص الشعر من العجين) كما يقولون وان هذا ممكن لازال المرتشي قادرا على دفع المال ولا زال القضاء ومؤسسات الدولة تغص بالكثير من أمثاله !! ولا زال الفساد والرشوة يطغي على تصرفات وسلوكيات العديد من الأفراد أو الكتل المختلفة والقوى السياسي ة المهيمنة على السلطة القضائية والتنفيذية والرقابية .

س ٢ : من يكون الرائش ؟

في المجتمعات الاستهلاكية غير ا منتجة والبيروقراطية والمجتمعات الرأسمالية المترهلة والأنظمة الديكتاتورية الاستبدادية تتكاثر الشخصيات الهامشية فاقدة الوصف والصفة المهنية كما تتكاثر الط حالب في الماء الآسن والحشائش في الحقل المهجور والتي قد تغطى على الزرع والشجر المثمر فتهلكه لتكون هي السائدة فالمسمار الرائش شخص يعتر على الهامش وليس له أي صفة في الإعمال التي يتوسطها ويتكسب من ربط الأشخاص الحقيقيين أو المعنويين بعضهم ببعض بغض النظر عن من ي كونان وهل ينتج عن ارتباطهما من نفع أو ضرر لبعضهما أو كليهما لعموم المجتمع وهل هذا العمل منسجماً مع العرف والقانون أو احدهما أولا ؟؟؟ كل هذه الأسئلة لاتهم الرائش ، إنما المهم الأساسي للرائش حصوله على العمولة من الطرفين الشاري والبائع ، العارض والطالب ، وتكاد تشبه مهنته هذه مهنة القوا) إلى حد بعيد حيث غالبا ما تكون خالية من كل قيم وأخلاق والمثل الإنسانية الايجابية واتصافه

بتجميل صفة ومواصفات الطرفين وتغطية نقائصها ، ومن صفاته انه يجمل ويضفي من الصفات ويبالغ في الوصف والمديح من عنده خلاف ما يكون عليه معروضة ويم تلك قابلية كبيرة في اصطياد الفرائس حينما يظهر بمظهر الشهم صاحب الحمية والغيرة وحب المساعدة لوجه الله) لا يطلب من وراء ذلك جزاءا ولا شكورا إلا ما جادت به أيديهم ولكن عندما تقع الفريسة في شباكه وتتملكه الحيرة والحاجة والقلق يتنمر الرائش في فرض شروطه وطلباته مدعياً أنها طلبات ذوي الشأن طلبات الأستاذ والسيد الفلاني والمسؤول الفلاني ولا يمتنع عن ذمهم واستنكار طعمهم واستغلالهم لحاجات الناس وكيف إن الدنيا أصبحت بأخر الزمان فلا خوف ولا خجل من الله ولا من عباده .

فسلك سلوك أكثر المنافقين حقارة ، تتصف شخصية الرائش با لتوفيقية والمهادنة والمصانعة والملاينة والتسول الأخلاقٍ ، لا مقياس له سوى النفع والكسب فقط وقد يكون قد تطبع بطابع والديه أو احدهما وأسرته أو أستاذه وزملائه وأصدقاءه والرائش لا يختلف من حيث الطبع والوضع عن السماسرة والدلالين في مختلف المهن كالبيع والشراء في العقارات ودور البغاء واللاهثين وراء السلطان وحواشي المسئولين والهتافين والمروجٍ ن للساسة والسياسيين الفاسدين والمفسدين .. وكان الرائش والمرتشي والراشي يخاطبون المال كما خاطبه بطل شكسبير : " أيها الذهب الثمين ، أيها البراق أهذا ذهب يكفي ليجعل الأسود ابيضا ، والقبيح جميلاً ، والظالم عادلاً واللئيم نبيلاً ، والعجز فتياً ، والجبان باسلاً ... ما هذا أيتها الإلهة الخالدون ، هذا ما يشغل الكهنة وخدمهم عن هذا يحكم . هذا النقد الذهب الأصفر) يبني ويهدم أديانكم، ويبارك الملاعين، ويجعل الأبرص الأبيض معبوداً انه هو الذي ضع اللصوص على مقاعد الشيوخ ويمنحهم ألقابهم وما يحيط بهم من احترام وخنوع انه هو الذي يجعل من الأرملة العجوز الباليه .. عروسا صبية . . هيا أيها الصلصال الملعون .. يا قوادة الجنس البشري .

ووفق ما عرضناه أنفاً ما هي الأساليب والوسائل الفعالة التي يجب إتباعها لا جتثاث هذا المرض الخطير أو للحد منه على اقل تقدير ؟

المبحث الثالث . الدور التربوي في التصدي لمظاهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي

دور المدرسة

من خلال السياسات والتوجيهات والبرام ج المعتمدة لمكافحة الفساد خلال السنوات الخمس المنصرمة التي استندت على ال برنامج السياسي الذي تبتنه الحكومة الوطنية التي

جعلت من أولويات عملها محاربة الفساد نجد أن برامج محاربة الفساد وضعت على قناعه تامة بان لآفة الفساد اثأر سلبية مدمرة تؤدي إلى تدهور أوضاع المجتمع من جميع النواحي لذا هنا يبرز دور المدرسة في التعريف بالفساد ومد ى تأثيره بالإفراد والمجتمع والى أين سوف يقود المجتمع من خلال طباعة بعض المناهج التعريفية بالفساد ونشر الوعي بين الطلاب لكونهم لبنه المجتمع والتعلم من الصغر كالنقش على الحجر حتى يتعلموا خطر الفساد وان لايقتربوا منه مستقبلاً عندما يصبح لهم دور فعال داخل الم جتمع وأيضا وقبل كل هذا يجب أن نطور الكادر الذي يقوم بإعطاء هذه المناهج وكيف يوصل الفكرة للطلاب، كل هذا يقود إلى إصلاح النظام التعليمي بما يؤمن نشر ثقافة مجتمعية تبدأ من المدرسة عبر تعليم الناشئ الجديد بمخاطر الفسا .

دور الجامع :

بعد أن بدءنا بدور المدرسة وكيف تم إنشاء جيل واعي ومثقف ضد الفساد يجب إن يتم تكملة المنهاج والتعمق في إيضاح أكثر شمولية للفساد على أساس إن الأشخاص أصبحوا أكثر دراية ووعي وأعمارهم تختلف في ألجامعه عن المدرسة وبالتالي نكون قد نجحنا في إصلاح النظام التعليمي فعلاً وزرع الفضيلة والأخلاق والتربية الصحيحة لخلق جيل واعي يفهم ويدرك جيداً مخاطر الفساد على المجتمع بشتى إشكاله وينتهج الطريق السليم للابتعاد عن فضلاً عن إيجاد بيئة مجتمعيه تحرص على نشر روح العدالة والنزاهة وبناء الوطن

دور الأسر :

نستطيع إن نربط الأسرة بمفهوم . المواطن أو المواطنة فالمواطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة ارض معينه وينتسب إليها إي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربي لذا فالمواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانو ن تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق في تلك الدولة، لذا هي عقد والتزام أنساني وأخلاقي مع الذات والإفراد لتدبير شؤون المجتمع قوامها الحب والتعاون والإصلاح وروافد ضمان الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية التي من خلالها يحدد وضع الفرد في المجتمع أو الدولة وهي إقرار الواجبات على الحقوق والتحلي بروح المبادرة ولايمكن ، حديدها أو اختزالها بزمان أو مكان . وعليه يجب أن يكون هناك إيمان للإفراد بالصالح العام والخير المشترك لذا حتى لايتحطم هذا المفهوم للمواطنة يجب إن تكون هناك ثقافة داخل الأسرة والبيت تحارب الفساد بكافة أنواعه والعمل على عدم التورط فيه لما له من إثارة سلبية وخط يرة على الأسرة

بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وعلى كل شخص في الأسرة أن يكون قدوة في نبذ الفساد ويكون مثال يحتذى به فليس مواطن الذي يأخذ الرشوة ويسرق من جيب الآخرين ووطنه وممتلكات الشعب وان لايجعل اللصوص والدجالين مثالاً له هنا يبرز دور رب الأسرة وكيف يكون مثلاً في أسرة للشخص المحارب والعامل على طرد الفساد وإشاعة روح التعاون والعدالة والمساوا . كل هذا مأخوذ من مبدأ انه في المجتمعات المدنية لايعتمد كل شي على الحكومة ولكن يمكن إن يتولى المواطن زمام المبادرة للتغير بشك ل مستقل عن الحكومة أو بالتعاون معه .

دور المؤسسات الدينية والجامع والحسينية في محاربة الفساد :

أن للمؤسسات الدينية بكافة أفرعها دور مهم جداً في محاربة الفساد والتصدي له بكل أنواعه رشو سرقة) من خلال بيان رأي الدين الإسلامي في الفساد وذلك من خلال الآتيات القرآنية التي تحذر من ذلك وأيضا الأحاديث النبو ية الشريفة والتي تدل على إن الفساد ظاهرة خطير جدا تهدد بهدم المجتمع وتفكيكه وجعله مجتمع ضعيف جداً في حين إننا بأمس الحاجة إلى الوحدة من اجل بناء الوطن وخلق مجتمع مثقف وواعي يعيش بحب وسلام ويعمل على احترام الآخرين وظمآن حقوقهم وهنا يبرز دور الحسينية والجامع من خلالها نتستطيع أن نبين للناس مدى ضرورة طرد آفة الفساد ومدى خطورتها على المجتمع حيث يجب على الخطباء توجيه الناس من خلال المنابر وبيان حرمة الفساد .

نتناول بعض النصوص والأحاديث التي تحرم الفساد وتوصي بالاتزام بالأخلاقيات ، مثلاً نأخذ الموظف يجب إن يودي و جباته الوظيفية بكل أمانه وإخلاص وان يدرك إن الوظيفة هي أمانة كبرى ومسؤولية عظمى في رقبته بل أنها لثقلها أبت السماوات والأرض إن تحملها وأشفقت من حملها حيث قال تعالى (أنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين إن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان انه كان ظلوماً جهولاً أيضا أداء الواجبات بالشكل العلمي المطلوب القيام به وبمهارة عالية وبإخلاص كما قال تعالى (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً كفلاً أن الله يعلم ما تفعلون .

أن على الفرد أو الموظف إن يعامل الآخرين معاملة لائقة وان يعلم إن الوظيفة ما هي إلا خدمة وطنية اسند تاليه وان لا يقوم بابتزاز الآخرين وإجبارهم على الرشوة فالوظيفة لا تجعل منه سيداً متفضلاً عليهم وإنا هيه تكليف حسب ما تقتضيه القوانين والأنظمة النافذة .

قال رسو ل الله صلى الله ع يه واله وسلد (إن من احبك مـ لي أحسنكم أخلاقا) وقال أيضا أحب عباد الله إلى الله أحسنهم خلقاً وقوله تعالى ياءيها الذين امنوا لا تخونوا أماناتكم وانتم تعلمون) وبالتالي يصبح الو ع الديني موجود في المجتمع

دور المؤسسات الشبابية والمدنية :

اقر تأسيس المؤسسات والمنظمات الشبابية الحكومية وغير الحكومية وأيضا منظمات المجتمع المدني حيث تم إنشاء هذه المؤسسات بأهداف وقيم وتنظيم عملها وعدم إساءة استغلالها لغير أهدافها لذا علينا أن نجعل أهم هدف في هكذا مؤسسات هو محاربة الفساد الذي يؤدي إلى انحراف عن الخط المسر تقيم وخصوصاً بين جيل الشباب الذين يمثلون العمود الفقري للمجتمع وأعضاء هامين فيه لذا يجب إن يتم نشر المبادئ التي تندد بالفساد بكل أنواعه حتى لا يكون مجال للفساد لاختراق المجتمع ، حالياً يتم العمل لإقرار تشريع خاص بالمنظمات لتفعيل أداءها في المجال مكافحة الفس اد لكونها تصل إلى أكثر إفراد المجتمع المتعلمين وغير المتعلمين وعلى فرض أنها على احتكاك مباشر مع الناس .

دور الأعلام في محاربة الفساد :

تم تشكيل الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال شبكة الأعلام العراقي ٢٠٠٤ حيث تهدف إلى تثقيف الشعب العراقي وإعلامه و الترفيه عنه وإنشاء منبر إعلامي حر يحترم حقوق الإنسان وحرياته ويعززها وبالأخص حق التعبير عن النفس ومناقشة وجهات النظر وتبادل الآراء والنقد ..... وبالتالي فان لهذه المؤسسة الدور الأكبر والاهم في نشر المعرفة والمبادئ التي تحارب الفساد والفاسدين حيث تعبر مكملاً لعمل المؤسسات التي ذكر أعلاه من خلال نشر قضايا الفساد والفاسدين والتشهير بهم ليكونوا عبرة لغيرهم وأيضا من خلال نشر رأي الدين والمؤسسات الدينية في الفساد وبيان كيف يتم محاسبة الفاسدين لان الإعلام يمكن إي يصل إلى إي بيت وأي أسرة وداخل إي مجتمع والعمل على نش ر برامج دينية وتعليمية لكافة أصناف المجتمع تؤكد على إن الفساد آفة تهدد الناس والمجتمع وبناء الدول

يجب من خلال بيان دور المؤسسات أعلاه إن يتم نشر تربية خاصة داخل المجتمع لمحاربة الفساد والفاسدين بكل الوسائل الممكنة حيث إن صلاح الدول واقتصادها يعتمد أساسا في القضاء على الفساد فالدول الراغبة في إصلاح اقتصادياته ا ستفشل في ذلك طالماً كان هناك فساداً مستشرياً يعمل على تقويض معايير احترام القواعد الأخلاقية والقانونية وبما يؤدي إلى زيادة الأنشطة غير الرسمية وفي كل المواقع الاقتصادية مما يحد من فعالية في

تحقيق ، دف الإصلاح الاقتصادي وأيضا مما له من تأثير نفسي على المجتمع وفقدان الثقة بالدولة نتيجة تعرضهم للابتزاز من رشوة وغيره .

المبحث الرابع . الاستنتاجات والتوصيات :

أولا : الاستنتاجات :

يمكن الاستنتاج من التحليلات السابقة ما يلي .

١ - إن تصاعد عمليات التحول في البيئات العربية عموماً وفي البيئة العراقية خصوص نتيجة للتماس المباشر مع الدول المتقدمة ونتيجة للتوجه المتزايد نحو مايعرف بالنظام العالمي الجديد بجانب تأثيرات الإبداعات المتجددة في تكنولوجية المعلومات والاتصال، من شأنها أن تعظم من عمليات التحول ألمنظمي والمجتمعي ، وبالتالي تزيد من ظواهر الفساد في المجتمع العراقي ، كما تشير إلى ذلك الكثير من الدلائل ونتائج المسح الدولياً .

٢ - إن تصاعد التحول في الدول العربية ومنها العراق نحو الدول الخارجية في ظل الانفتاح الذي جاء به النظام العالمي الجديد أدت إلى درجة اعلي في حدة مشكلات بالسمات الثلاث التداخل، الرسمياً ، اللا تجانس (وبزيادة حدة مشكلة تلك السمات يزداد الانحراف والفساد في المجتمعات) إي كانت سمة الحركة اللا خطية أو اللا خطية في منظمات المجتمع أعلى فضلاً عن التحولات النابعة من داخل المجتمع أو من داخل المنظمة أو المؤسسة والتي تسمى بالحركة النمطية أو الخطياً ، وهذا ما يعاني منه المجتمع العراقي حاليا .

٣ - أن طبيعة ظواهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي ومنظماته ومؤسساته تمثل إلى إن تكون من داخل تلك المنظمات أو المؤسسات وكذلك من خارجها ونعني بخارجها من داخل المجتمع العراقي ومن خارجه وعليه ... فان ظواهر الفساد الإداري في العراق تشير إلى الحركة اللا خطية / أو اللا نمطية اللا خطية والى الحركة الخطية أو النمطية .

٤ - محدودية الفاعلية لمؤسسات النزاهة العراقية في عمليات التشخيص والعلاج لظواهر الفساد الإداري ومنها الرشوة والتزوير، ومحدوديتها في الازال أو الحد من تلك الظواهر .

٥ - أهمية الدور التربوي للأسرة والمدرسة والجامعة والجامع والحسينية ووسائل الإعلام في التصدي لمظاهر الفساد الإداري في المجتمع العراقي وإدخال ثقافة النزاهة لدى مختلف شرائح المجتمع وإطرافه في المنظمات أو المؤسسات، وبتبني نظام المتابعة كلاً من موقعه .

ثانياً : التوصيات :

يمكن من التحليلات السابقة أن نوصي بالتالي لمواجهة ظواهر الفساد في المجتمع العراقي :

١ عدم الاكتفاء بالنظر إلى ظواهر الفساد باعتبارها مدانة وسلبية والأخذ بنظر الاعتبار أن هذه الظواهر قد تمثل محاولات ومؤشرات تهدف إلى عرقلة ا لنظام الحالي وهدم العراق الديمقراطي الجديد

٢ تكثيف الجهود البحثية الجامعية ، والجهود الأخرى لمختلف الجهات المعنية ، في مجابهة ظواهر الفساد نظراً لاحتمالات تعاظمها مع عمليات تحويل النظام في العراق من بيئة الحركية الخطية أو النمطية إلى بيئة الحركية اللا خطية أو اللا نمطية الجارياً ، وخصوصاً إن العراق يمر بمرحلة انتقال ما يسمى بالمجتمعات التقليدية إلى مصافي المجتمعات الحديثة التي تجاوزت منذ زمن مرحلة بناء المؤسسية التي كانت تستدعي التأكيد على النهج الحركي الخطي أو النمطي .

٣ التحول إلى ما يعرف بالهياكل النظمية العضوية بدلاً عن الهياكل النظمية الآنية السائدة حالياً عن طريق أعطاء صلاحيات للقيادات بمختلف المستويات لإجراء تغيرات هيكلية وإجرائية أنيا وموقفاً طبقاً لضرورات الحد من أساليب وانعكاسات ظواهر الفساد ومنها الرشو ، على أن يتم التأكيد على مواصفات الكفاءة في القيادة عيداً عن المحاصص .

٤ إدخال تعديلات جذرية وأساسية في نظم المعلومات الإدارية عن طريق تبني تكنولوجية المعلومات المعاصرة وإعادة النظر من نظم الأرشفة والعلاقات العامة وعن طريق تدعيم المشاركة في اتخاذ القرار والشفافية لضمان تدفق أدق واشمل وأحدث لمعلومات ممكنة إلى مراكز اتخاذ القرار المعني في المنظمة أو المؤسسة مما يسهم في دقة التشخيص والعلاج لظواهر الفسا .

٥ تبني نظام متابعة حديث لضمان الحصول على ردود الفعل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمنظمة أو المؤسسة عن تفاصيل وخطوات تشخيص ظواهر الفساد الإداري وتحديد ا جراءات الوقائية والعلاجية والتنفيذية

٦ العمل على حث العوائل والأسر خصوصا الوالدين لإتباع طريقة تربوية تتسم بتحفيز الدوافع المعنوية والبواعث الداخلية كالشعور بالفرح والسعادة وإملاء الذات والإحساس

بالأهمية والرفعة وروح المسؤولية الواجبة في انجاز الواجبات تجاه نفسه والآخرين ، والتشبع بروح الانسجام والالتحام بالجماعة وحب فعل الخير والإحساس بالمهانة والنفور والوضاعة تجاه الأفعال والأعمال والسلوكيات المنحرفة والضارة بالفرد والمجتمع .

٧ إعادة النظر بالمناهج التربوية في الروضة والمدرسة بمختلف مراحلها تنمية رصيد الفعل الايجابي والايثاري لدى النشء الجديد ، واختزال قيم الانوية الضيقة ونزعة حب المال كونه هدفا وليس وسيلة لتحقيق مطالب الإنسان المشروعة ، وعدم اعتماد الحوافز والجوائز المالية لحالات التفوق والاجتهاد في الدراسة والابتكار

٨ تبنى المؤسسات الثقافية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين والسياسة حملة تثقيفية واسعة للحد من سلوكيات الرشوة والارتشاء ونبذ المتعاملين بها ، لتكون ثقافة عامة وعرف اجتماعي قبل إن تكون قانون دولة لتكون مثل هذه الأفعال عملاً مخلاً بالشرف الاجتماعي للفرد يداني في أثره أساس المس بالعرض والمساس بسمعة الفرد المنحرف جنسيا .

٩ بالإضافة إلى أولا وثانيا التي تسعى إن تقترب من العرف وضوابطه الاجتماعية من القانون والقواعد القانونية الصادرة من الدولة مما يكسبها فاعلية كبيرة في التنفيذ والردع بقدر قربها من العرف الاجتماعي السائد .

١٠ إن تتضمن الأنظمة الداخلية ولوائح وضوابط الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المهنية والديمقراطية شرطاً بعدم قبول وطرد ونبذ الرائش والراشي والمرتشي من صفوفها وان يمنع من يحمل هذه الصفات من تبوء أية مسؤولية وظيفية وخدمة ذات شان عام في مختلف مؤسسات الدولة وبمختلف مستوياتها وأوصافه القضائية والتشريعية والتنفيذية والخدمية . حيث لا تكفي المواعظ الدينية والأخلاقية والشعارات لمحاربة والحد من مثل هذه الظواهر في مجتمع يعيش حالة من تفكك وتدهور بناه القيمية والمعيارية الايجابية بفعل ظروف قاهرة فحتى الوعد بالنار لم تمنع من الرشوة ، وكما يقول الرسول الكريم صلى الله علية وسلم : (الراشي والمرتشي في النار) و كل لحم نبت من حرام مأواه النار) ولكن دون جدوى .

١١ كذلك يفترض إن نعمل على بناء الشخصية الفاعلة والذات العزيزة المنتجة وتوفير فرص العمل المنتج للقضاء على العناصر الهامشية الطفيلية المروجة لكل بضاعة رديئة وفعل دنيء وكسب غير مشروع تحت ضغط الحاجة وبدافع ثقافة الاستهلاك والامتلاك

١٢ - العمل على بناء وتشكيل ثقافة النزاهة وليس مؤسسة النزاهة لتكون النزاهة التي يجب أن تكون قيمة عليا من ضمن المجتمع المنبثقة من ذاته لا تكون مؤسسة منعزل ة عنه ووصيه عليه مشرعة فساده وخراب قيم .

ومن الممارسات الغربية التي تحصل أن الكثير من الأغنياء ومالكي الثروة بشكل غير مشروع يأتون إلى المراجع الدينية وكل حسب ديانته ومعتقده ليبيض رأسماله الوسخ بإعطاء نزر يسير مما يملك مقابل مباركة ثروته الطا لة وإذا احتكم ا لقول سيد الحكماء الإمام علي علية السلا) حيث يقول : ما جمعت ثروة إلا من بخل أو حرا) ومن المعروف لكل عاقل اليوم إن البخل لا يمكن أن يجمع ثروة طائلة مهما بلغ مورده من العمل والكسب الحلال في وقتنا الحاضر فلا يمكننا أن نستنتج غير إن سبب الفائض الكبير من الثروة الحرام وهنا كيف يحل لأي كائن من كان إن يباركه ويعفيه من مسؤولية الإنسانية والشرعية

المصـــادر:

١. عري ، عبد الجبار ١٩٧٣ ، نظرية علم الأجرا . ، مطبعة المعارف ، بغدا ص ٣٣٠.

٢. مأمون محمد سلامة ١٩٧٩ ، أصول علم الأجرام والعقاب ، دار الفكر العر بي ، القاهر ، ص ١٠.

٣ أكرم نشأت إبراهيم ١٩٩٨ ، علم الاجتماع الجنائي . ، مطبعة النيزك ، بغدا ص ٣٠

٤. حسن شحاتة سعفان ١٩٩٦ ، علم الجريمة . ، مكتبة النهضة العربية ، القاهر ص ٥٠

٥. احمد محمد خليفة ١٩٥٥ ، أصول علم الإجرام الاجتماعي ، مطبعة التأليف والترجمة والنشر ، القاهر ص ٣١٠

٦. محمد مصطفى القللي ١٩٤٨ ، في مسؤولية الجنائية مطبعة فؤاد الأول القاه ص ١١٤٠

٧. ماهر عبد شويش ١٩٨٨ ، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - مديرية الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ص ٥٦٠

٨. ينكن ميشيل ١٩٨٠ ،معجم علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور احسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر ، بغدا ص ٣٣٠.

٩. سعد المغربي ، السيد احمد الليثي ١٩٦٧ ، الفئات الخاصة وأساليب رعايتهم - المجرمون - مكتبة القاهرة الحديث ، القاهر ص ١١٣٠

١٠. محمد ياسين وهيب ١٩٩٣ ، دراسة عن انتشار الرشوة وأسباب إحجام المواطنين عن الإخبار، مجلة القانون المقارن، العدد ١٥ ، كلية القانون، جامعة بغداد ص ١٠.

١١. محمد عارف ١٩٦٣ ، المفهوم الاجتماعي للرشوة ، المجلة الجنائية القومية ، ج ٦ ، القاهر ص ٤٢٢.

١٢ الجريمة في المجتمع مكتبة الانجلو المصرية ، القاهر ٩٧٥ ص ٢٠٢.

١٣. محمد عارف ١٩٦٣ ، المفهوم الاجتماعي للرشوة ، المصدر السابق ص ٤٢٤.

١٤. محمد عارف ١٩٦٣ ، المفهوم الاجتماعي للرشوة المجلة الجنائية القومية ، ج ٦ ، القاهر .

١٥. محمد عارف ١٩٦٣ ، المفهوم الاجتماعي للرشوة ، المجلة الجنائية القومية ، ج ٦ ، القاهر .

١٦ احمد ربايع ١٩٨٨ ، اثر العوامل الاجتماعية في الدوافع إلى ارتكاب الجريمة مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، ٣ ١ ، المطبعة الوطنية ، الأردن ص ٧٤.

١٧. سعد المغربي ، السيد احمد الليثي ١٩٦٧ ، الفئات الخاصة وأساليب رعايتهم – المجرمون – مكتبة القاهرة الحديث ، القاهر ص ٤٢٤.

١٨. الامم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥،و (Demindov, p1)

19. chirkova, Elena(2004), Transparency International Corruption percertion Indice 1995 -2004 , Cp1 1995- 2004. Xis,25 oct

20. Demidor, Boris (2004). (corruption perception world) http://www.tiri.org/documents